

Distr.: General
23 November 2021
Arabic
Original: English



الجمعية العامة

الدورة السادسة والسبعون

البند 44 من جدول الأعمال

مسألة قبرص

رسالة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، موجهة إليكم من السيد محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) فريدون ه. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم للرد على البيان الذي أدلت به ممثلة القبارصة اليونانيين في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وبما أن ممثلي القبارصة اليونانيين يستغلون منذ أمد بعيد غياب الجانب القبرصي التركي على المنابر الدولية لتشويه الحقائق التاريخية والقانونية عن قبرص بشكل صارخ، فإنني مضطر للرد خطيا من أجل وضع الأمور في نصابها الصحيح وتوجيه عنايتكم الكريمة إلى آراء الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

واسمحوا لي في البداية أنؤكد مرة أخرى أنه لا توجد في قبرص سلطة واحدة قادرة على تمثيل القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين في آن واحد أو تمثيل الجزيرة ككل. ومن ثم فإن هذه التصريحات التي أدلى بها القبارصة اليونانيون، بصفتهم المزعومة كممثلين لما يسمى "جمهورية قبرص"، هي، من الناحية القانونية، باطلة ولاغية فيما يتعلق بالشعب القبرصي التركي.

ولا يزال ممثلو القبارصة اليونانيين يضللون المجتمع الدولي بتصويرهم المشكلة القبرصية على أنها مشكلة "احتلال". ومن الأهمية بمكان التأكيد في هذا الصدد على أنه ليس هناك أي قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف الوجود التركي المشروع والمبرر في الجزيرة، الذي يتماشى مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1960، على أنه "احتلال". والواقع أن الاحتلال الوحيد في الجزيرة هو الاحتلال غير القانوني، منذ عام 1963، لمقر الحكومة من جانب الإدارة القبرصية اليونانية، التي اختطفت جمهورية قبرص لعام 1960 التي أصبحت بائدة الآن. ومن المثير للاهتمام أيضا ملاحظة أنه في حين تشير الممثلة القبرصية اليونانية إلى أن "تقرير المصير حق غير قابل للتصرف"، فإنها لا تذكر، على نحو ملائم لها، أن القبارصة اليونانيين ليسوا الشعب الوحيد الذي يحق له التمتع بهذا الحق غير القابل للتصرف في الجزيرة.

وفيما يتصل بالتعليق الذي أدلت به الممثلة القبرصية اليونانية بشأن منطقة ماراش (فاروشا) المسيجة، يجب ألا نغفل حقيقة أن منطقة ماراش المسيجة أصبحت، على مدى عقود عديدة، رمزا رئيسيا للوضع الراهن في قبرص، وأنه من الحقائق التي لا يمكن إنكارها كون ترك المنطقة مغلقة، كما هي حاليا، أمر لا يصب في مصلحة أحد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن منطقة ماراش المسيجة جزء من أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتخضع لولاية حكومتها وسلطتها دون غيرها. والعمل الجاري في تلك المنطقة، وكذلك الخطوات المزمع اتخاذها في المستقبل، تتماشى مع القانون الدولي ولا تمس بحقوق الملكية الخاصة. فالأمر يتعلق بعمل إنساني سيجني منه كل من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون فوائد اقتصادية، وسيتيح مجالا فريدا يمكن فيه للقبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، فضلا عن غيرهم من الرعايا الأجانب، أن يعملوا معا تحقيقا للمنفعة المتبادلة. وإنشاء هذه العلاقة التعاونية النموذجية سيفضي أيضا إلى بذل جهود لإيجاد تسوية عن طريق التفاوض الحر وبموافقة الطرفين بشأن الجزيرة.

وفيما يتعلق بحفظ السلام، وكما تعلمون جيدا، فإن أحد المبادئ المنظمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم هو اشتراط التماس موافقة جميع أطراف النزاع والحصول عليها. وعلى هذا النحو، ورد بوضوح في تقرير الإبراهيمي (تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام لعام 2000) أن "موافقة الأطراف المحلية، والأخذ بأسباب الحيدة ينبغي أن تظل بمثابة المبادئ الأساسية لحفظ السلام". ومن ثم، فإن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا يمكنها أن تعمل في كلا جانبي الجزيرة إلا على أساس موافقة الطرفين معا. وإلا فالقوة "يمكن أن تصبح طرفا في النزاع"، كما هو منصوص عليه في المنشور المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ والمبادئ التوجيهية". والواقع أن مبدأ الموافقة هذا أساسي أيضا لمهمة المساعي الحميدة في قبرص التي تتعامل مع الجانبين القبرصي التركي والقبرصي اليوناني في الجزيرة على قدم المساواة. ومما يؤسف له أن هذا المبدأ قد أغفل منذ فترة طويلة في حالة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، حيث أن الأمم المتحدة ما فتئت تمتنع عن طلب موافقة الجانب القبرصي التركي والحصول عليها.

وعلى غرار ذلك، قد سجل الجانب القبرصي التركي مرارا الحاجة إلى وضع اتفاق أو إطار رسمي يحدد العلاقة بين قوة الأمم المتحدة وسلطاتنا. ويمكن أن يكون ذلك في شكل اتفاق بشأن مركز القوات أو شكل آخر مقبول للطرفين. وتعمل القوة حاليا في الجمهورية التركية لشمال قبرص كضيف لدينا، وهذه ليست علاقة مستدامة. ولذلك، إذا استمرت القوة في عدم الاستجابة لدعواتنا إلى إقامة علاقة أكثر تنظيما، فلن يكون أمامنا خيار سوى إعادة النظر في نهجنا إزاء هذه المسألة.

ومن المهم أيضا أن يجرى استعراض دوري لكل بعثة، لا سيما إذا كانت البعثة المعنية قد أنشئت منذ عقود، للتأكد من كون ولايتها ومبادئها التشغيلية تتماشى مع الحقائق الراهنة على أرض الواقع. وإلا، فإن من الحتمي أن تواجه تلك البعثة تحديات جسيمة في الاضطلاع بمسؤولياتها على نحو فعال. وكما هو معروف، أبلغ الجانب القبرصي التركي الأمم المتحدة في مناسبات عديدة أنه بعد مرور أكثر من 57 سنة على نشر القوة في الجزيرة، من اللازم إجراء استعراض لولايتها وكذلك للمهام والعمليات التي تضطلع بها في ضوء الظروف المتغيرة في الجزيرة، كما أنه تأخر كثيرا القيام بذلك.

وينبغي أيضا أن تكون أي قوة من قوات حفظ السلام عادلة ومتوازنة في تعاملها مع كل طرف معني. وهذا شرط لا غنى عنه لكسب ثقة الأطراف ولإقامة علاقات عمل جيدة. ولن يتسنى لتلك القوة إلا بهذه الطريقة أن تكرر الثقة بأن النزاهة، بوصفها قيمة أساسية، راسخة بقوة في صميم أنشطتها.

وبوصفنا الجانب القبرصي التركي، نرى أن المبادئ المذكورة أعلاه ينبغي أن تكون في صميم كل عملية من عمليات حفظ السلام، بما فيها قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وفي هذا الصدد، نتوقع أن يجرى استعراض مستفيض لعمليات القوة ولولايتها في أقرب فرصة ممكنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لما ورد ذكره أعلاه.

وفيما يتعلق بالبعثات السياسية الخاصة، من اللازم أن تصمم كل عملية لحفظ السلام بحيث تدعم جهود بناء السلام ولا تصبح جزءا من الوضع الراهن. وينبغي أن تكون الأطراف المتنازعة واعية بأن استمرار وجود قوة من قوات حفظ السلام أمر لا يمكن التسليم به بصرف النظر عن التطورات في العملية السياسية. وينبغي ألا يوفر وجودها "وضعا مريحا" للطرف المتعنت، الذي يعتبر استمرار الوضع الراهن في صالحه.

ولا يمكن للبعثات السياسية الخاصة أن تعمل في فراغ ولا يمكنها أن تعالج المسألة المطروحة بعيدا عن الحقائق على أرض الواقع فضلا عن الحقائق القانونية والتاريخية المتعلقة بالنزاع. ولن يؤدي الإصرار على صيغ عفا عليها الزمن وفشلت مرارا وتكرارا على مدى عقود من الزمن إلا أن يساعد على تعزيز الوضع الراهن. ولذلك، من الضروري ألا توضع البعثات السياسية الخاصة في موضع يقيد عملها وأن تُمنح المرونة اللازمة لكي تتمكن من العمل على أساس أفكار جديدة وابتكارية تأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة من العمليات الفاشلة السابقة ويمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية يتم التفاوض بشأنها بحرية وتحظى بقبول متبادل.

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند 44 من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد دانا

الممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص